للقيادة الفلسطينية، مقدار مناهضته للامبريالية البريطانية والاستعمار الصهيوني، وفضلاً عن موقفه المعارض لنهج الهيئة العربية المحافظ، حمل القسام على المجلس الإسلامي الأعلى، لإنفاقه المال على المساجد بدلاً من إنفاقه على السلاح.

بعد إضراب عام ١٩٣٦، جاءت الهيئة العربية العليا بديلاً عن الهيئة العربية، ولم تكن جهودها أفضل من جهود سابقتها. كما أن الجبهة الوطنية الموحدة، للاحزاب والعُصْبات، كانت منقسمة بين مؤيد للإضراب الاقتصادي والسياسي، كوسيلة للضغط المعنوي على الحكومة البريطانية، وبين من يعتبر الإضراب عملاً ثورياً يجب أن يلعب فيه العنف والعصيان المدني دوراً ضرورياً. أما الهيئة العليا، فقد كانت تدعو إلى الابتعاد عن الإضراب، بهدف إنقاذ الحركة السياسية وحمايتها من غباء الراديكالية، لدى ثوار الأرياف والمدن.

ما حدث في الأخير، أن أحداً لم يحقق ما يفيد. وكما تقول المؤلفة، فإن الذين اعتمدوا على الضغوط السياسية حققوا نتائج محدودة، في حين أخفق الثوار، ووجد العرب أنفسهم، في نهاية عام ١٩٣٩، من دون قيادة سياسية فاعلة أو دون إدراك لوجهة وطنية. فالسياسيون المدينيون الذين مارسوا سلطات سياسية إبان إضراب عام ١٩٣٦، أصبحوا إما في المعتقل أو في المنفى، في حين أصبح الدور المؤثر لقادة الثوار الذين سيطروا على المناطق الريفية في أواسط عام ١٩٣٨.

لكن هذا التحدي الشعبي لهيمنة النخبة السياسية لم يدم طويلاً. وهنا يشير البحث الأصلي لـ «آن موسلي ليش» إلى أن قادة الثوار لم يمتنعوا عن جمع الأموال للسياسيين المنفيين في بيروت، أو عن القيام بنشاطات سياسية لمصلحتهم. وبكلام آخر، لقد انعكست حزبيات القيادات المدينية المنفية، إلى حد ما، على قادة الثوار. ومن ذلك، أن قائد قطاع طولكرم ــ رام الله، عارف عبد الرزاق، تنافس على الزعامة مع القائد العام عبد الرحيم الحاج محمد.

إضافة إلى ذلك، عانت الحركة الثورية نقصاً في الكفاية، أو في الرغبة بإيجاد بنى سياسية بديلة في المناطق، وهي، على رغم أنها ألحقت خسائر بالجيش البريطاني وبالمنشآت، عجزت عن اتخاذ الخطوات الحاسمة لتحدي المؤسسة المدينية، وإقامة نظام جديد. كما أنها، بخلاف بعض الثورات الفلاحية الناجحة التي عرفها هذا القرن، لم تستطع، كحركة فلسطينية، أن تبطل مفعول العدو إدارياً، ولا حتى أن تتغلب عليه بالقتال.

إلى نقاط الضعف الداخلية تضيف المؤلفة، في خلاصة كتابها، ثلاثة عوامل أخرى ساهمت في «فشل حركة وطنية» كما هو عنوان كتابها:

الأول، ميزان القوى، والنفوذ بين الحركة الأهلية وبين المستوطنين الذين كان هذا الميزان راجحاً في مصلحتهم: «فوجهة النظر الأوروبية القائلة بأن المستوطنين سيساهمون في ترقية السكان المحليين [كذا؟!!] لم تكن موضع نقاش على وجه العموم. اضف إلى ذلك أنه لم يكن هناك ضغط معنوي على بريطانيا، لكي تتنحى عن إشرافها على فلسطين».

الثاني، ان المتطلبات الاستراتيجية للسلطة الحاكمة كانت أشد إيذاء للقضية الوطنية في فلسطين. فبريطانيا لم تكن مستعدة للتخلي عن مصالحها الحيوية في فلسطين، مثل ميناء حيفا وقاعدة اللد الجوية، خصوصاً بعدما حصلت كل من مصر والعراق على قدر من الإستقلال.

الثالث، أن الموقف الدولي الايجابي حيال الاستعمار عمل على تعزيز الـ «ييشوف»، وإضعاف مطلب الفلسطينيين العرب في ما يعني الإستقلال السياسي.

ومع أن هذه الدراسة ليست في تاريخ الحركة الصهيونية، فقد سلط الكتاب بعض الضوء على نظرة الصهيونية إلى الأهالي الفلسطينيين. فبعودتها إلى وثائق أصلية في أرشيف الصهيونية المركزي، وإلى مجموعات خاصة في كلية سانت انطوني ومكتب السجلات العامة في لندن، فضلاً عن مصادر أخرى، تكشف «آن موسلي ليش» الطريقة التي اعتمدها القادة الصهاينة للحط من قدر كفايات الفلسطينيين العرب. من ذلك أن وايزمان كتب في رسالة منه إلى بلفور عام ١٩١٨: «إن الفلاح متخلف عن الزمن أربعة قرون على الأقل، والأفندي غشاش فاسق غير متعلم وشره، وهو غير فاعل في مقدار ما لا وطنية عنده... إنه يسجد للسلطة والنجاح». وقد لفتت المؤلفة النظر إلى محاولات تزلف عدة قام